A E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/44/339/Add.4
E/1989/119/Add.4
11 September 1989
ARABIC
ORIGINAL : ARABIC/CHINESE/ENGLISH/
FRENCH/SPANISH

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

UN LIBRARY
SEP 25 1989
UN/SA COLLECTION

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والاربعون
البند ٨٣ (و) من جدول الاعمال المؤقت*

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة العادية الثانية لعام ١٩٨٩
البند ٧ (و) من جدول الاعمال

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي : البيئة

التقدم المحرز نحو تحقيق التنمية القابلة للإدامة والسليمة بيئيا

إضافة

تقرير مقدم من منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة

الجوانب الواردة في سياسات المنظمة وبرامجها وميزانيتها وأعمالها الرامية إلى الإسهام في تحقيق التنمية القابلة للإدامة

المقدمة

١ - أعد التقرير التالي استجابة لقراري الجمعية العامة للامم المتحدة ١٨٧/٤٢ و ١٨٦/٤٢ وقرار المؤتمر العام للمنظمة ٨٧/٩ . وقد درس مجلس المنظمة نسخة موسعة من هذا التقرير (الوثيقة CL 94/6) ، في دورته الرابعة والتسعين ، التي عقدت في روما (١٥ - ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨) . وخلال الفترة الفاصلة بين اجتماع المجلس وانعقاد الدورة الحالية للجمعية العامة ، طرأت عدة تطورات جديدة في المنظمة تجدر الإشارة إليها . ولذا تعرض هذه الوثيقة في جزءين ، يتناول الجزء الاول التطورات الجديدة ، في حين يضم الجزء الثاني نسخة مختصرة ومعدلة بصورة طفيفة لوثيقة المجلس السابقة .

---

* A/44/150 .

أولا - التطورات الجديدة

٢ - اقترحت تغييرات هامة في أعمال المنظمة في مجال الموارد الوراثية والتنوع البيولوجي والتي تتناول القضيتين المتلازمتين بالصيانة والاستخدام بدلا من تبني منهج ضيق يعنى بالصيانة فقط . وتستند هذه المقترحات إلى النظام العالمي للصيانة وتوافر الموارد الوراثية النباتية واستخدامها لدى المنظمة الذي يدعمه بالفعل ١٢٠ بلدا . ويوفر النظام العالمي ، في الوقت الحاضر ، الإطار القانوني ، التعهد الدولي للموارد الوراثية النباتية ، والمحفل الدولي ، هيئة الموارد الوراثية النباتية ، والآلية المالية ، الصندوق الدولي للموارد الوراثية النباتية .

٣ - وكانت هيئة الموارد الوراثية النباتية قد طلبت ، في دورتها الثالثة التي عقدت في الفترة ١٧ - ٢١ نيسان/أبريل ١٩٨٩ ، من المدير العام أن يقدم لمؤتمر المنظمة تفسيرا متفقا عليه للتعهد الدولي للموارد الوراثية النباتية ومشروع قرار للموافقة على مفهوم حقوق المزارعين ، الأمر الذي يوفر آلية متوازنة لضمان اشتراك الجهات المتبرعة والجهات المستخدمة للتنوع البيولوجي في المنافع المستمدة منه . وينشأ هذا المفهوم من الدور الهام والمستمر الذي يضطلع به المزارعون في صيانة الموارد الوراثية النباتية وتحسينها وتوفيرها . كذلك طلبت الهيئة إجراء دراسات عن "الأنظمة الابتكارية غير الرسمية" ، حتى يتسنى التوصل إلى فهم أفضل للعملية التي يستطيع بها المزارعون والأشخاص غير المتخصصين إدارة الموارد الوراثية وتداولها لاستخلاص المنافع النوعية منها .

٤ - وفي عام ١٩٨٩ أقرت الدورة العاشرة للجنة الزراعة ، ومجلس المنظمة في دورته الخامسة والتسعين ، بضرورة التوسع في المحافظة على الموارد الوراثية الحيوانية وتحسين استخدامها . وطالبا بعقد مشاورة للخبراء لبحث الجوانب الفنية والقانونية والمالية والتنظيمية الكثيرة لعملية وضع برنامج عالمي للموارد الوراثية الحيوانية ، مع مراعاة إمكانية إدماج البنيات الأساسية التنظيمية في نظام واحد يأخذ في الاعتبار العلاقات والاحتياجات التي تقوم بين مصايد الأسماك والحياة البرية . وسوف تعقد هذه المشاورة في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ . كذلك أكدت لجنة الزراعة والمجلس تأييدهما للفريق العامل التابع لهيئة الموارد الوراثية النباتية المعني بدراسة إمكانية أن تنشئ المنظمة نظاما عالميا للموارد الوراثية ، يشمل الموارد الوراثية الحيوانية . وسوف يجتمع الفريق العامل في الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩ .

٥ - وتجرى التحضيرات لعقد الدورة السابعة لفريق خبراء المنظمة المعنى بالموارد الوراثية الحرجية ، في مدينة روما في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ . وقد عدلت عضوية هذا الفريق لمراعاة الاختصاصات الموسعة لصيانة الموارد الوراثية النباتية في مواقعها الطبيعية ، والنتائج الجديدة التي أسفرت عنها التكنولوجيا الحيوية الحرجية . كما بذلت جهود أخرى من خلال خطة العمل الخاصة بالموارد النباتية لدعم أعمال الصيانة القطرية .

٦ - وتسند المنظمة أولوية متقدمة لبرنامجها الخاص بتوزيع المبيدات واستعمالها بطريقة آمنة ، حيث أن هذه المبيدات تمثل جانبا كبيرا من المواد الكيماوية السامة التي تدخل التجارة الدولية . وتتركز جهودها على تنفيذ مدونة قواعد السلوك الدولية بشأن توزيع المبيدات واستعمالها التي ووفق عليها في عام ١٩٨٥ . وتهدف المدونة إلى تحسين عمليات تنظيم المبيدات وتسويقها واستعمالها في البلدان الاعضاء من أجل حماية صحة الإنسان ، والبيئة .

٧ - وقد اتخذت خطوات أخرى من أجل تعزيز المدونة ، ولا سيما من خلال تضمينها مبدأ الموافقة المسبقة عن علم . وينص هذا المبدأ على ضرورة عدم المضي في الشحن الدولي للمبيدات التي فرض عليها حظر أو قيود شديدة لحماية صحة الإنسان أو البيئة دون موافقة السلطات القطرية المعنية في البلد المستورد ، حيثما تكون هذه الموافقة مطلوبة ، أو بما يتعارض مع قرارات هذه السلطات . وعلاوة على ما يوفره مبدأ الموافقة المسبقة عن علم من منافع للتجارة والاستعمال العاديين ، فإنه يمكن أن يسهم مساهمة كبيرة في منع دفن المواد الكيماوية السامة في البلدان النامية . وقد قامت المنظمة ، في أعقاب المشاورة الحكومية التي عقدت في كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ ، بتعديل مقترحاتها الخاصة بالموافقة المسبقة عن علم ، ووافقت عليها لجنة الزراعة والمجلس ومن المقرر تقديمها لمؤتمر المنظمة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ لاعتمادها . وقد تعاونت المنظمة وبرنامج الامم المتحدة للبيئة على نحو وثيق لضمان اتساق الاحكام الواردة في مبدأ الموافقة المسبقة عن علم في مدونة قواعد السلوك مع الاحكام الواردة في "مبادئ لندن التوجيهية بشأن تبادل المعلومات عن المواد الكيماوية في التجارة الدولية" . وتجرى المناقشات بين المنظمة وبرنامج الامم المتحدة للبيئة من أجل وضع برنامج مشترك لتنفيذ مبدأ الموافقة المسبقة عن علم .

٨ - وعلى الرغم من أن اختصاصات المنظمة في مجال التنمية القابلة للإدامة قد بدأت مع بداية العمل بدستورها ، فإنها تدرك أن هناك الكثير مما يمكن انجازه من خلال مواءمة السياسات والبرامج لكي تعالج على نحو أفضل القضايا القديمة ولكي تبدأ

بمعالجة القضايا الجديدة . ولقد بدأت المنظمة في اتخاذ الخطوات وسوف تستمر في اتخاذها في المستقبل القريب في هذا الشأن . وفي عام ١٩٨٨ ، وافق مجلس المنظمة في دورته الرابعة والتسعين على تعريف التنمية القابلة للإدامة الذي يرد في موقع لاحق من هذا التقرير ، وتتجه المنظمة في الوقت الحاضر نحو وضع استراتيجية تنفيذية للتنمية القابلة للإدامة . وسوف يبحث المؤتمر في دورته الخامسة والعشرين (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩) وثيقة عن "التنمية القابلة للإدامة وإدارة الموارد الطبيعية" . كما سيبحث المؤتمر استعراض البرنامج العادي الذي يتضمن قضايا البيئة والتنمية القابلة للإدامة . وتتضمن ميزانية الفترة المالية ١٩٩٠ - ١٩٩١ عنصرا عن التنمية القابلة للإدامة . وسوف تعقد المنظمة في المستقبل القريب اجتماعا مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة لمناقشة المسائل المتصلة بالزراعة القابلة للإدامة ، وذلك للتحضير لمؤتمر البيئة والتنمية المقرر عقده في عام ١٩٩٢ ، حيث من المتوقع أن يحتل القطاع الزراعي والقضايا المتعلقة به مكانا بارزا في هذا المؤتمر .

٩ - وقد استكملت المنظمة ورقة تحدد موقفها من التأثيرات المحتملة للتغييرات المناخية على الإنتاج الزراعي والحرجي والسمكي ، وبدأت في وضع هذه المشكلة في اعتبارها في إطار أعمال البرنامج العادي . وتشمل الأعمال الجديدة أنشطة تتعلق بالتأثيرات المحتملة لإرتفاع مستوى البحر وتغير المناخ على الزراعة . وتشترك المنظمة بصفة منتظمة في الاجتماعات التي يعقدها الفريق الحكومي الدولي المعني بالتغييرات المناخية ، وتقدم الدعم لهذا الفريق من خلال ما توفره من بيانات ومن خلال إعداد الوثائق الخاصة بعمله .

ثانيا - نسخة منقحة من وثيقة المجلس رقم CL 94/6

١٠ - عرّفت اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية مفهوم التنمية القابلة للإدامة بأنه عملية تغيير تقوم فيها عملية استغلال الموارد ووتوجيه الاستثمارات وترشيد التنمية التكنولوجية والتغيرات المؤسسية بتلبية احتياجات الحاضر دون النيل من القدرة على الوفاء باحتياجات الأجيال المقبلة . كما تعنى أساسا بضمان أن يكون لمعيار الاستمرارية تأثيره على الاتجاهات وأنماط عملية التنمية بأسرها .

١١ - ونظرا لتطور مفهوم التنمية القابلة للإدامة ، واتساعه بما يتجاوز اختصاصات المنظمة وأعمالها ، أجاز الفريق العامل الخاص المنبثق عن المنظمة والمعني بالتنمية القابلة للإدامة التعريف العملي التالي :

"التنمية القابلة للإدامة هي إدارة قاعدة الموارد الطبيعية وصونها ، وتوجيه عملية التغير التكنولوجي والمؤسسي على نحو يضمن إشباع الاحتياجات الإنسانية للأجيال الحاضرة والمقبلة بصفة مستمرة . وهذه التنمية القابلة للإدارمة (في قطاعات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك) هي التي تصون موارد الاراضي والمياه والموارد الوراثية النباتية والحيوانية ، وهي غير قابلة للتدهور بيئيا ، وتتسم بالصلاحية الفنية وبالجدوى الاقتصادية ، بل ومقبولة اجتماعيا" .

١٢ - وتعنى المنظمة منذ وقت طويل بالعديد من مقومات ما يعرف الآن "بالتنمية القابلة للإدامة" ، سواء كانت منفردة أو مترابطة . إذ تدرج المادة الاولى من دستور المنظمة بين وظائف المنظمة "صيانة الموارد الطبيعية ، واتباع الطرق المحسنة للإنتاج الزراعي" . يضاف إلى ذلك أن الاهداف الواردة في ديباجة دستور المنظمة وهي "رفع مستويات التغذية ومستويات المعيشة" ، و "تحسين الكفاءة في إنتاج جميع المنتجات الغذائية والزراعية وتوزيعها" و "النهوض بحالة أهل الريف" تسهم جميعا في تحقيق التنمية القابلة للإدامة . كذلك تتفق سبعة أهداف من الأهداف الثمانية طويلة الاجل المحددة في البرنامج الرئيسي ٢ - ١ "الزراعة" في برنامج العمل والميزانية ، اتفاقا مباشرا تقريبا مع مفهوم التنمية القابلة للإدامة على النحو الذي حددته اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية .

١٣ - ومن بين أوجه القصور التي تلازم أي هيكل برنامجي موضوع أنه قد لا يعكس تماما ، بل وأحيانا ما يطمس الارتباطات والأولويات القطاعية ، ولا يستثنى من ذلك برنامج العمل والميزانية للمنظمة . لذلك فإن هذا التقرير يستخلص من مختلف البرامج الفرعية تلك النشاطات التي تتعلق بالتنمية القابلة للإدامة على النحو الوارد في الفقرتين ٤ و ٥ أعلاه . وما البرنامج الفرعي في المنظمة الخاص بالبيئة والطاقة إلا مثال على مختلف الأنشطة ذات الصلة بالمفهوم الأوسع للتنمية القابلة للإدامة من خلال الفريق العامل المشترك بين المصالح المعني بالبيئة والطاقة .

١٤ - ويبحث هذا التقرير سياسات المنظمة وبرامجها وميزانيتها والأنشطة التي تسهم في تحقيق التنمية القابلة للإدامة . وباختصار ، فإن التركيز ينصب على البرنامج العادي في المنظمة ، على الرغم من ذكر بعض الأمثلة أيضا من الأنشطة الميدانية التي تمول من خارج الميزانية . وبالنظر إلى وجود علاقة وثيقة بين البرنامج العادي والبرامج الميدانية ، فإن تنفيذ سياسات المنظمة وبرامجها ذات الصلة بالتنمية القابلة للإدامة يجرى أساسا على المستويين الإقليمي والقطري .

١٥ - ويبلغ مجموع ما يخصصه البرنامج العادي للانشطة التي تسهم في تحقيق التنمية القابلة للإدامة في الفترة ١٩٨٨/١٩٨٩ قرابة ١٦ مليون دولار . ومع ذلك ينبغي النظر إلى هذا الرقم في ضوء عدد من الإيضاحات اللازمة لإزالة اللبس ، أولها أنه ما دامت أنشطة المنظمة ذات الصلة بإنتاج الأغذية وتخفيف حدة الفقر في الريف تسهم بصورة عامة في التنمية القابلة للإدامة ، فقد روعي اختيار تلك الانشطة التي تقع داخل إطار تعريف المنظمة "للتنمية القابلة للإدامة" (الفقرة ٥) . وثانيا أنه حتى في الحالات التي تسهم أنشطة محددة أو عناصر برنامجية معينة في التنمية القابلة للإدامة مباشرة ، يكون من الصعب تحديد النسبة الدقيقة المخصصة لها في إطار التنمية القابلة للإدامة . وثالثا أن الموارد المخصصة لانشطة محددة تشير فقط إلى التكاليف الموضوعية المباشرة لتلك الانشطة .

١٦ - ومن ثم ينبغي النظر إلى الملايين الستة عشر من الدولارات التي تشير التقديرات إلى أنها تمثل قيمة أنشطة البرنامج العادي للمنظمة والتي تتصل بالتنمية القابلة للإدامة خلال الفترة ١٩٨٨ - ١٩٨٩ على أنها رقم متحفظ . وهناك بالإضافة إلى ذلك ، ٨٨ مشروعا من مشروعات برنامج التعاون التقني ذات أنشطة تقع في نطاق التنمية القابلة للإدامة ، وقد ووفق عليها أو يجري تنفيذها خلال الاشهر الستة الاولى من هذه الفترة المالية .

السياسات والتخطيط

١٧ - على الرغم من أن اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية قد أضفت على مصطلح "التنمية القابلة للإدامة" بعدا أوسع ، فإنه ليس مفهوما جديدا . وقد جاء دستور المنظمة منذ ما يزيد على ٤٠ عاما مشتملا على الملامح الاساسية المتعلقة بالتنمية الريفية وصيانة الموارد الطبيعية . وقد تطورت سياسات المنظمة بمرور السنين بحيث أصبحت تستوعب الجوانب المتعددة الأبعاد للتنمية القابلة للإدامة - ولاسيما مقوماتها الايكولوجية والاجتماعية والاقتصادية ، وأن تستجيب لما يبرز من مشكلات تتصل بها . فمثلا ، أدى توافر دلائل على ظهور آثار سيئة تترتب على استعمال المبيدات إلى أن تحول المنظمة محور سياساتها بعيدا عن التركز على عنصر واحد يتمثل في الاستراتيجيات المرتكزة على المبيدات إلى استراتيجيات الإدارة المتكاملة للمبيدات التي تقوم على الإلمام بديناميات الآفات والحدود التي تقع بعدها الاضرار الناجمة ، واستخدام مجموعات مناسبة من أساليب الزراعة والمكافحة البيولوجية والمبيدات وأصناف النباتات المقاومة للأمراض لزيادة فعالية المكافحة المستمرة مع استخدام مقادير أقل من المبيدات .

١٨ - وتتناول سياسات المنظمة المقومات الخمسة الرئيسية التي يرتكز عليها التعريف العلمي للتنمية الزراعية القابلة للإدامة - كل منها على حدة أو بمجموعها - على النحو الوارد في الفقرة ٥ أعلاه . فسياسات المنظمة الخاصة بصيانة التربة والمياه تتألف من ثلاثة جوانب رئيسية : التوسع في تخطيط استخدام الاراضي ، وتشجيع نظم الانتاج السليمة ايكولوجيا في مجالات انتاج المحاصيل والغابات ومصايد الاسماك ، واتباع منهج متكامل لتنمية موارد المياه . وينصب اهتمام سياسات المنظمة على الوقاية وليس على العلاج فيما يتعلق ببعض الانشطة مثل صيانة التربة ، وصون الموارد الوراثية للنباتات والغابات والحيوان ، وادارة مستجمعات المياه .

١٩ - وتتركز السياسات الرامية الى تحقيق التنمية غير المؤدية الى تدهور البيئة على برامج مثل نظام الادارة المتكاملة للآفات (الذي سلفت الاشارة اليه) ، ونظام التغذية المتكاملة للنبات . ويقدم الدعم في هذه الحالة الاخيرة الى أساليب إعادة استخدام المواد العضوية ، والتثبيت الحيوي للازوت ، واستخدام الاسمدة المعدنية بكفاءة .

٢٠ - وتعنى سياسات المنظمة الساعية الى تحقيق الملاءمة التقنية بطائفة واسعة من الموضوعات من بينها تعزيز شبكات البحوث الزراعية من خلال تنمية القوى العاملة في مجال البحوث ، وتوسيع هذه الشبكات وكذلك توسيع نطاق التعاون الثنائي أو شبه الاقليمي في مجال البحوث . وتشجع المنظمة ، بوصفها الجهة المشتركة في رعاية الفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية ، المراكز الدولية للبحوث الزراعية بحيث تواثم بين أنشطتها وبين متطلبات صغار المزارعين والبيئات الحدية .

٢١ - ومن شروط اتباع الممارسات السليمة بيئيا والإبقاء عليها ، أن تثبت هذه الممارسات جدواها الاقتصادية بالنسبة للمزارعين والحرجيين وصيادي الاسماك . وهكذا تتمثل سياسات المنظمة في تشجيع الممارسات الجديدة التي تعنى بصون الموارد في إطار نظم الزراعة المتبعة ، وفي سلسلة تسويق المدخلات/المخرجات ومن خلال تحديد اسعار مجزية للمنتجات .

٢٢ - ويتعلق البُعد النهائي للتنمية القابلة للإدامة بإقبال المجتمع عليها . وهو بُعد وثيق الصلة بالفقر في الريف الذي يمثل سببا أساسيا من أسباب تقويض التنمية . وتتمثل سياسات المنظمة الخاصة بمعالجة هذه المسائل في الجهود التي تبذلها لتمكين

المزارعين والمعدمين الذين يفتقرون الى الموارد من الحصول على الاسباب التي تكفل لهم زراعة قدر أكبر من الاغذية أو الوقود أو المستلزمات الاخرى أو شراءها دون اللجوء الى الاستغلال الجائر للبيئة . وتشجع المنظمة على إدخال التغييرات المؤسسية الرامية الى استصلاح الاراضي وتحسين الائتمان ، وزيادة مشاركة السكان في عملية صنع القرار ، وزيادة دمج المرأة في عملية التنمية .

٣٣ - وتتمثل سياسات المنظمة الرامية الى تحقيق التنمية القابلة للإدامة في القرارات الصادرة عن أجهزتها الرئاسية وفي وثائقها المتعلقة السياسات مثل برنامج عمل المؤتمر العالمي للاصلاح الزراعي والتنمية الريفية ، والميثاق العالمي للتربة ، والتعهد الدولي للموارد الوراثية النباتية ، واستراتيجية ادارة مصايد الاسماك وتنميتها ، ومدونة قواعد السلوك الدولية الخاصة بتوزيع المبيدات واستعمالها ، وخطة العمل الخاصة بالغابات الاستوائية ، وميثاق الامن الغذائي العالمي ، وكل منها يغطي عنصرا مهما من عناصر "التنمية القابلة للإدامة" .

٣٤ - فالتخفيف من حدة الفقر في الريف كان هو الموضوع الرئيسي للمؤتمر العالمي للاصلاح الزراعي والتنمية الريفية الذي عقدته المنظمة في عام ١٩٧٩ . ولا يزال برنامج عمل هذا المؤتمر يوفر الإطار لسياسات المنظمة المتعلقة بالتنمية الريفية الساعية الى القضاء على الفقر ، وضمان الحصول على الارض ، وتشجيع المشاركة الشعبية ، وإدماج المرأة في التنمية ، والاهتمام بالارشاد والتدريب الزراعيين ، وتوفير فرص العمالة غير الزراعية في الريف . وأكد المؤتمر العالمي للاصلاح الزراعي والتنمية الريفية ضرورة العمل على زيادة فرص الحصول على نصيب عادل من ثمار التنمية ، مع زيادة المشاركة في جميع جوانب التنمية الزراعية والريفية - وهي الموضوعات التي اهتم بها المؤتمر العالمي للبيئة والتنمية كموضوع رئيسي للتنمية القابلة للإدامة .

٣٥ - ويضم الميثاق العالمي للتربة الصادر عن المنظمة عام ١٩٨٢ إطار السياسات التي تتبعها المنظمة في مجال تحسين استخدام الاراضي ، وقد أدرجت هذه السياسات المتعلقة بالتنمية القابلة للإدامة في برامج المنظمة . اذ تقتضي التنمية القابلة للإدامة منهجا متكاملا ومتعدد التخصصات لتخطيط استخدام الاراضي ، ويلقى هذا المنهج الدعم من جانب الفريق العامل المشترك بين المصالح في المنظمة المعني بتخطيط استخدام الاراضي . أما المبادئ التوجيهية التي أعدت بالفعل فسيجري اختيارها خلال هذه الفترة ١٩٨٨-١٩٨٩ لتقديم مجموعة توجيهات لمساعدة البلدان في مجال التخطيط .

٣٦ - وترمي سياسات المنظمة دائما الى ضمان جمع الموارد الوراثية وصونها وتقييمها وتوفيرها للاستخدام بلا قيود ، وقد انعكس ذلك في مؤتمر المنظمة لعام ١٩٨٣ الذي وافق على إصدار التعهد الدولي للموارد الوراثية النباتية . كذلك أنشئت هيئة للموارد الوراثية النباتية لكي تكون بمثابة المحفل الذي تجري بداخله المناقشات والمفاوضات بشأن المسائل المتصلة بصيانة الموارد الوراثية النباتية واستخدامها ، ومتابعة تنفيذ مبادئ التعهد الدولي . وفي عام ١٩٨٧ أنشأ مؤتمر المنظمة صندوقا دوليا للموارد الوراثية النباتية لتوفير الدعم من أجل الحفاظ على الجينات الوراثية واستخدامها على الصعيد العالمي .

٣٧ - وتضم استراتيجية ادارة مصايد الاسماك وتنميتها لعام ١٩٨٤ السياسات والاولويات ذات الصلة بالتنمية القابلة للإدامة في مجال مصايد الاسماك بما في ذلك صيانة موارد الاسماك في المياه البحرية والداخلية وترشيد استغلالها ، وتقديم المعونة الى البلدان في مجال تخطيط مصايد الاسماك الصغيرة وتربية الاحياء المائية وتنميتها ، وترويج استخدام الاسماك في التغذية . وتجري الآن الاستعراضات الخاصة بالسياسات القطرية مع مراعاة اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ ، والخدمات الاستشارية في مجال تخطيط مصايد الاسماك وتشريعاتها ، كما يجري تعزيز تنمية مصايد الاسماك الصغيرة وتربية الاحياء المائية .

٣٨ - وتعكس خطة عمل الغابات الاستوائية لعام ١٩٨٥ الاهداف التي ترمي سياسات المنظمة الي تحقيقها في مجال تنمية الغابات وصيانتها . أما مجالات الاولوية في هذه الخطة فهي على النحو التالي : (١) الغابات في مجال استخدام الاراضي وتشمل صيانة قاعدة الموارد وإدماج الغابات في النظم الزراعية ؛ و(٢) التنمية الصناعية المعتمدة على الغابات ، وتطوير الصناعات والتقنيات المناسبة والحد من الهدر ؛ و(٣) زيادة إمدادات حطب الوقود ، وتنفيذ برامج استغلال الطاقة الخشبية دون الاضرار بالبيئة ، و(٤) صيانة النظم الايكولوجية للغابات الاستوائية وتشمل الموارد الوراثية النباتية والخاصة بالحيوانات البرية ؛ و(٥) تشجيع إقامة المؤسسات المناسبة وحفز المشاركة السكانية لتحسين ادارة الغابات وصيانتها واستغلالها .

٣٩ - وتأتي جهود المنظمة الرامية الى وضع مدونة قواعد سلوك دولية لتوزيع المبيدات واستعمالها ، بالتشاور مع الوكالات الاخرى ، على أثر وقوع أحداث أخرى كثيرة على مدى ٣٥ عاما . وتشتمل تلك المدونة التي اعتمدها المؤتمر العام للمنظمة في عام ١٩٨٥ على السياسة الدائمة للمنظمة ، التي ترمي الى زيادة الثقة الدولية في

توافر المبيدات اللازمة لتحسين الزراعة والصحة العامة ووضع قواعد لهذه المبيدات وتسويقها واستعمالها . وتقدم المنظمة المساعدات للبلدان في مجال تنفيذ هذه المدونة ، ورصد هذا التنفيذ . كما يقدم البرنامج الاستشاري الذي أنشئ مؤخرا والخاص بقوانين المبيدات مساعداته للبلدان في هذا المجال .

٣٠ - ويشتمل الميثاق العالمي للأمن الغذائي على المبادئ التي وردت في مذكرات التفاهم الدولية السابقة والاتفاقات الخاصة بالأمن الغذائي . وهو يؤكد مجددا الالتزام بضمان تعزيز قدرة السكان على انتاج الأغذية الأساسية التي يحتاجون اليها أو تيسير حصولهم عليها . ويدعو الميثاق الحكومات الى اتخاذ التدابير لتحقيق الأمن الغذائي ، وزيادة الانتاج ، وزيادة استقرار تدفق الامدادات وتحسين فرص حصول الفقراء على الغذاء .

٣١ - وتهدف سياسة المنظمة الى إدماج الاعتبارات البيئية في عملية التنمية على نحو ملائم . وقد نوقشت هذه المسألة مؤخرا أثناء المؤتمر الاقليمي السادس عشر لأوروبا التابع للمنظمة ، حيث ساعد البحث المعنون "دمج الجوانب البيئية في الزراعة والغابات وسياسات مصايد الأسماك في أوروبا" على إبراز الحاجة الى زيادة التوفيق بين متطلبات البيئة وسياسات التنمية .

٣٢ - ويعتبر حصر الموارد الطبيعية وتقييمها شرطا من شروط التخطيط السليم للتنمية القابلة للإدامة . وسوف يستمر العمل الرائد للمنظمة في مجال تقييم طاقات الأراضي لإعاشة السكان خلال هذه الفترة المالية عن طريق تطوير أساليب تقييم الطاقات المحصولية والسكانية من خلال تحليل المناطق الزراعية - الايكولوجية . ويجري الآن تحديث خريطة التربة في العالم بالتعاون مع اليونسكو والمعهد الدولي لمراجع التربة ومعلوماتها ، والمعاهد الوطنية للتربة . ويجري حاليا استكمال منشور رئيسي عن تقييم الأراضي على حين يجري ترويج الأساليب الحديثة لتقييم موارد الأراضي والمياه عن طريق المنشورات والتدريب . وسوف تستعرض آثار التغيرات المناخية طويلة الأجل على موارد المياه . كما يجري الآن وضع تقييم لطاقة موارد الري المستخدمة في الري في بعض المناطق دون الاقليمية في افريقيا .

٣٣ - وتشدد سياسات المنظمة على اتباع منهج متكامل إزاء تنمية المياه لأغراض الري ، يشمل الاهتمامات المتعلقة بالقابلية للإدامة مثل نوعية المياه والاراضي (التغدق والملوحة) والمياه والصحة (الأمراض التي تنقلها المياه) وإعادة استخدام

مياه الصرف في أغراض الري ، وإيلاء الاهتمام لشبكات الري الصغيرة النطاق واستغلال الطاقة الموجودة حاليا (مع الحد من النتائج المضرة بالبيئة) ، وزيادة كفاءة استخدام المياه ، وزيادة مشاركة المزارعين في ادارة مياه الري . ويشتمل تقرير "مشاورة لومي" عن الري في افريقيا التي نظمتها المنظمة في عام ١٩٨٧ العديد من هذه المبادئ . ويجري الآن التخطيط للتنمية المتكاملة لموارد المياه خلال هذه الفترة المالية في افريقيا وآسيا ، مع التركيز على شبكات الري الصغيرة النطاق ، الى جانب وضع البرامج الخاصة بالنهوض بادارة المياه ، وزيادة مشاركة المزارعين والمنظمات غير الحكومية في الزراعة المروية وزيادة مشاركة المرأة فيها .

٣٤ - وبدأت المنظمة في استخدام أساليب "تقييم آثار المشروعات على البيئة" بحيث يجري استعراض ورصد المشروعات ذات الآثار الضارة بالبيئة . وسوف تتخذ الخطوات الرامية الى تلافي الآثار البيئية السلبية أو التخفيف من حدتها . وسوف يولى اهتمام خاصة لتعزيز الطاقات داخل المنظمة وفي المؤسسات القطرية من أجل هذا الغرض .

٣٥ - ويتمثل الاتجاه الرئيسي لسياسات المنظمة فيما يتعلق بالطاقة الريفية في زيادة إمدادات مصادر الطاقة التقليدية والمتجددة واستخدامها لمواجهة المتطلبات المتزايدة للقطاعين الزراعي والريفي . وتسلك أنشطة المنظمة في هذا المجال منهجا متكاملا يعتمد على تقييم الطاقة وتخطيطها وعلى التنمية التقنية للطاقة وذلك لخلق الاطار السليم لتقنيات الطاقة غير المركزية الخاصة بالتنمية الزراعية والريفية . ويجري إدماج المنهجية الخاصة بتخطيط الطاقة الريفية في كتيب ارشادي عن التدريب من المقرر صدوره خلال هذه الفترة المالية ، ليكون أساسا للمعونة الفنية ولنشاطات التدريب .

٣٦ - ويوفر نظام المعلومات الجغرافية شبكة متكاملة من المعلومات الخاصة بتخطيط موارد الزراعة والغابات ومصايد الأسماك . وسوف تبدأ خلال هذه الفترة المالية عملية لإعادة تقييم الوضع والاتجاهات في مجال الموارد الحرجية ، وسوف تؤدي هذه العملية الى إعداد تقييم عالمي للغابات في عام ١٩٩٠ . وسوف يشهد نظام معلومات صيانة الغابات والبراري مزيدا من التطوير .

صيانة الموارد الطبيعية وادارتها

٣٧ - تقدم المنظمة الآن معونتها الى البلدان في مجال صياغة استراتيجياتها القطرية والاقليمية كمتابعة لتنفيذ الاستراتيجية العالمية لصيانة الموارد لعام ١٩٨٠

وذلك بالتعاون مع الاتحاد الدولي لصون الطبيعة والموارد الطبيعية ، وبرنامج الامم المتحدة للبيئة . وتقدم المنظمة مساعداتها في إعداد استراتيجيات الصون القطرية لبلدين خلال الفترة المالية ١٩٨٨-١٩٨٩ ، كما تتعاون في وضع استراتيجية اقليمية لصيانة الاراضي الغدقة في غرب افريقيا . وتتولى المنظمة الآن وضع استراتيجية لصيانة التربة واستصلاحها في افريقيا ، وسيبدأ العمل في وقت قريب في وضع خطة مماثلة لبلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ .

٣٨ - ونظرا الى أن مساحات كبيرة من الاراضي تضيع سنويا بسبب الملوحة والصودية ، يجري الآن إعداد كتيب يضم توجيهات وارشادات بشأن ادارة الاراضي المتأثرة بالملوحة وادارة الاراضي التي تروى بالمياه ذات النوعية المنخفضة ، على أن يتبع ذلك بنشاطات ميدانية . ويجري الآن بحث خيارات لتحسين الاراضي البور بتكاليف زهيدة ، ولا سيما الاراضي الرطبة والاراضي المتأثرة بالملوحة . وتقدم المعونة الآن في الشرق الادنى الى الشبكة الاقليمية المعنية بالاراضي الجبسية ، كما يجري إعداد كتيب ارشادي عن ادارة الاراضي الجبسية .

٣٩ - وفيما يتعلق بموارد المياه ، أعد منشور يعرض المعايير والمبادئ التوجيهية الخاصة بالاستخدام المأمون للمياه الحدية والمياه المهدرة في أغراض الري . وسيجري حصر تكنولوجيات الري وتقييمها لتيسير تحديد تقنيات العمل وطرقه وأساليبه والتدريب عليها . وسيستمر تقديم الدعم بشأن الجوانب الصحية لتنمية المياه ، وذلك بالاشتراك في فريق الخبراء المعني بادارة البيئة لمكافحة الامراض التي تنقلها الحشرات المشترك بين منظمة الصحة العالمية ومنظمة الاغذية والزراعة وبرنامج الامم المتحدة الإنمائي . كما سيتواصل تقديم الخدمات الاستشارية للحكومات بشأن الجوانب الصحية لتنمية المياه . وتولت المنظمة مسؤولية إعداد وثيقة خاصة بمنظومة الامم المتحدة بشأن موارد المياه وإمكانيات استمرارها والمقترحات الخاصة بذلك لتقديمها الى برنامج مشترك بين الوكالات سيعقد في التسعينات .

٤٠ - وقد صدرت كتيبات ميدانية من ادارة تجمعات المياه . ويقدم الدعم للشبكات الاقليمية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في مجالات التدريب بالاضافة الى الوسائل السمعية والبصرية لنشر التقنيات المجرّبة لصيانة المرتفعات . ويتواصل تقديم الدعم الفني لعدد من المشروعات المتكاملة لادارة تجمعات المياه . ويوضح المشروع المشترك بين المنظمة وبرنامج الامم المتحدة الإنمائي "لدعم ادارة تجمعات المياه في آسيا" كيفية الجمع بين ادارة تجمعات المياه والانتاج الحرجي والغذائي

وتنمية المجتمع المحلي ومشاركة السكان في الادارة ، والصيانة والرصد . وقد وضعت مبادئ توجيهي بشأن تقييم الاراضي الحرجية لمساعدة المسؤولين عن التخطيط لاستخدام الاراضي . ويجري إعداد مبادئ توجيهية لرصد وتقييم مشروعات صيانة أراضي المرتفعات . وعقدت في عام ١٩٨٨ مشاورة بشأن مشاركة السكان في صيانة المرتفعات لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ .

٤١ - وترمي نشاطات المنظمة في مجال ادارة الحياة البرية والمناطق المحمية الى زيادة مشاركة المجتمعات المحلية في الادارة ، فتزداد بذلك الفوائد التي تجنيها المجتمعات المحلية من هذه الموارد الى جانب تأكيد دورها في المحافظة على بقاء هذه الموارد واستمرارها . وسوف يجري جمع وتحليل البيانات الخاصة بالقيمة الاقتصادية للحياة البرية ودورها في الاغذية والتغذية ، كأساس للتخطيط المتكامل . وسوف تواصل المنظمة تقديم المستلزمات الفنية من خلال مشروع اقليمي لتعزيز شبكة المراتع الوطنية ومراتع الحيوانات البرية في امريكا اللاتينية ، الى جانب مواصلتها النشاطات الترويجية والتدريبية الموجهة الى شبكة مماثلة في افريقيا ، وذلك بناء على طلب بلدان المنطقة دون الاقليمية الخاصة بمؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الافريقي .

٤٢ - وتجري صيانة الغابات وادارتها في المناطق القاحلة ومكافحة التصحر من خلال تقييم المشاكل ، وعقد الندوات القطرية ، والارشاد والتدريب ، وانشاء وتعزيز شبكات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية المعنية بتثبيت الكثبان الرملية ، وإنشاء الأحزمة الواقية واستخدام الاشجار والشجيرات في النظم الزراعية المختلطة بالغابات والمراعي . وسوف تصدر مبادئ توجيهية خاصة بالوقاية من حرائق الاشجار ومكافحتها وادارة والغطاء الخضري من أجل انتاج حطب الوقود .

٤٣ - وصدرت دراسات عن الادارة القابلة للإدامة في الغابات الاستوائية الرطبة في آسيا وافريقيا ، ويجري إعداد نفس هذه الاستعراضات لامريكا اللاتينية . كما صدرت دراسة عن صيانة غابات المنغروف في جنوب شرقي آسيا وادارتها بالاضافة الى كتيب عن رسم الخرائط الخاصة بغابات المنغروف وحصرها . ويتواصل تقديم الدعم الفني والتنفيذي للمشروعات الميدانية في مجال ادارة الغابات الطبيعية بما في ذلك المنغروف وصيانتها في الكثير من البلدان . ويجري تنفيذ مشروعات للصيانة والتنمية القابلة للإدامة للخيزران والراتنج في آسيا .

٤٤ - كما يجري الآن إعداد استعراض عن إمكانيات موارد مصايد الاسماك على المستويات القطرية والاقليمية والعالمية ، وإدخال بعض التحسينات على منهجية تقييم الموارد السمكية ونقل هذه المنهجية الى البلدان النامية ومواءمتها مع ظروفها . وسوف تقدم الخدمات التحليلية والاستشارية الى البلدان من أجل النهوض بموارد الاسماك في بحيراتها ، وأنهارها وبحيراتها الشاطئية ومصاب أنهارها وضمان استمراريتها . وسوف يساعد المشروع دون الاقليمي "تخطيط المصايد الداخلية ، وتنميتها وادارتها في شرق افريقيا" البلدان الساحلية الواقعة على البحيرات الكبرى في شرق افريقيا في تطوير وادارة الموارد السمكية المشتركة . وستدخل التحسينات على أساليب ادارة مصايد الاسماك في البحيرات الشاطئية ، كما ستوضع تصميمات بالحاسبات الالكترونية من أجل تحسين ادارة مصايد الاسماك الشاطئية .

المحافظة على التنوع البيولوجي واستخدامه

٤٥ - الموارد الوراثية في ميراث للبشرية ، وتوجد معظم مراكز التنوع الوراثي في الاقاليم الاستوائية وشبه الاستوائية من الكرة الارضية . وتتعرض قواعد الجينات الان للنضوب السريع ، ولذا فإن صون هذه الموارد يأتي في مقدمة الاهتمامات العالمية العاجلة . وفي ضوء أهداف التعهد الدولي للموارد النباتية الوراثية سوف تتركز الجهود على إنشاء شبكة عالمية منسقة لبرامج الموارد الوراثية الدولية القطرية والاقليمية والدولية ، تضم مجموعات قاعدية ونظاما عالميا للمعلومات يربط بين الشبكات القائمة .

٤٦ - وسوف يستخدم الصندوق الدولي للموارد الوراثية النباتية ، الذي أنشئ في عام ١٩٨٧ ، بالدرجة الأولى في تعزيز جهود الحكومات على الصعيد القطري ، واستكمال الجهود التي بدأها بالفعل المجلس الدولي للموارد الوراثية النباتية وبقية المنظمات . وسيجري دعم الجهود التي تبذلها البلدان في مجال السياسات والاستراتيجيات الرامية الى تعزيز الموارد الوراثية النباتية بما في ذلك تقييم المجموعات وتحسين إكثار النباتات وتوفير التدريب التكميلي . وسوف يستمر تقديم المساعدات الى المشروعات الميدانية التي تمول من خارج الميزانية لمساعدة البلدان في إنشاء مرافق مصارف الجينات الوراثية واستخدامها بكفاءة . وسوف تنظم الدورات التدريبية الاقليمية في أمريكا اللاتينية وافريقيا حول صيانة واستخدام الموارد الوراثية النباتية ذات الاهمية الاقليمية . كذلك تبذل الجهود لإقامة شبكة دولية من المجموعات الاساسية في مصارف الجينات .

٤٧ - كذلك أخذ التنوع الجيني للغابات في التلاشي السريع ، ويرجع ذلك أساسا الى تدمير النظم البيئة الطبيعية . وسوف تقدم المعونة الى المؤسسات القطرية من أجل تقييم المواد الجينية وشراء البذور . وستوضع الترتيبات مع المؤسسات القطرية لتبادل موارد الجينات الوراثية وتحسينها وصيانتها خارج الموقع . وسوف يولى اهتمام زائد الى الصيانة في المواقع الطبيعية وذلك من خلال تقديم المعونة الى البلدان في مجال إنشاء الساحات الرائدة للجمع بين صيانة الموارد الوراثية واستخدامها على أساس قابل للإدامة . وسوف يستمر العمل في مجال السياسات والمجال التقني من خلال فريق الخبراء التابع للمنظمة المعنى بموارد الجينات الوراثية الحرجية ، على حين ستواصل المشروعات الميدانية تقديم الدعم الى هذا العمل كما هو الحال بالنسبة للمشروع الاقليمي في افريقيا المسمى "صيانة الموارد الوراثية للانواع الخشبية متعددة الاستخدام" وسوف ينشر كتيب عن صيانة الموارد الوراثية في مواقعها الطبيعية .

٤٨ - ورتب لتقديم الدعم الى البلدان التي لديها مصارف للموارد الوراثية الحيوانية حيث يمكن تخزين المادة الوراثية بالتبريد لفترة طويلة . وتنظم هذه المصارف على أساس التعاون التقني فيما بين البلدان النامية . وقد أنشئت في افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية . كما نظم مصرف عالمي لبيانات الموارد الوراثية الحيوانية في جمهورية المانيا الاتحادية حيث يمكن لجميع البلدان أن ترسل بيانات عن الخصائص الوراثية وعن نتائج التعدادات والمسوح . ويمكن لجميع البلدان والمستخدمين الآخرين الحصول على بيانات هذا المصرف . ويجري تطوير التكنولوجيا الحيوية المستخدمة في الموارد الوراثية الحيوانية لمساعدة البلدان النامية على إنشاء شبكات اقليمية بهدف توجيه عمليات البحوث والتطوير نحو حل المشكلات القطرية والاقليمية .

٤٩ - وتسعى عمليات صيانة الموارد الوراثية السمكية الى حماية التنوع البيولوجي في المخزونات السمكية الطبيعية والمستزرعة عن طريق حماية البيئة المائية . ويتطلب ذلك وضع منهج شامل لتنمية أحواض الانهار وإدارة المصايد الطبيعية والمستزرعة . كما تسعى الى حماية الانواع المائية الاصلية من أن تحل مكانها أنواع وافدة أقل قيمة منها ومن الامراض التي قد تأتي معها بصورة عرضية . وقد صدرت دراسة فنية (الدراسة رقم ٢٩٤ من الدراسات الفنية لمصايد الاسماك لدى المنظمة) بعنوان "إدخال أنواع المياه الداخلية على الصعيد الدولي" ، وتورد هذه الدراسة قائمة بجميع حالات إدخال الانواع السمكية التي تعيش في المياه الداخلية في جميع أنحاء العالم وتحليل تأثيراتها . وقد وافقت الهيئة الاستشارية لمصايد الاسماك الداخلية الاوروبية ، أثناء

دورتها الرابعة عشرة (بوردو ، فرنسا ١٩٨٦) على مدونة لقواعد السلوك للتقليل من أخطار إدخال الانواع الوافدة ، وتجري الآن دراستها من جانب هيئات المصايد الداخلية الاقليمية في افريقيا وامريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا لتطبيقها في هذه الاقاليم .

إدارة نظم الانتاج

٥٠ - تشجع بعض برامج المنظمة نظم الانتاج التي تحقق التوافق بين النمو والقابلية للإدامة في ظل مختلف الظروف الايكولوجية ، وهناك بحث أعدته لجنة الزراعة في ١٩٨٧ عن "زيادة انتاجية المناطق الجافة" استعرضت فيه مختلف الخيارات التي يمكن تنفيذها . وتقدم المعونة الآن الى البلدان في مجال تطوير ممارسات إدارة التربة والاخذ بها وذلك في إطار النظم الانتاجية القائمة . وثمة إقبال متزايد الآن في الاقاليم التي تسودها ظروف زراعية وايكولوجية متباينة على تطبيق نظام الدورات الزراعية بين البقول العلفية والحبوب لتحسين الانتاج ونظم ادارة التربة . ويقدم الدعم التقني الى "شبكة الاكتفاء بالقدر الادنى من الحرث في المناطق شبه القاحلة في امريكا اللاتينية" . ويجري الترويج الآن لاقامة شبكة مماثلة في افريقيا ، بدعم من دورتين قطريتين للتدريب في مجال ادارة التربة في القطرين المعنيين . وسوف تنفذ دراسة متعددة التخصصات من جانب المؤسسات القطرية بشأن إيجاد بدائل للزراعة المتنقلة بما في ذلك الجمع بين زراعة الاشجار المعمرة المنتجة للاغذية وزراعة أشجار المحاصيل النقدية ، وسوف تنفذ التوصيات التي تسفر عنها من خلال المشروعات الميدانية .

٥١ - ويستند منهج المنظمة الخاص بتحليل نظم الزراعة وتنميتها الى التعرف على جوهر المفاهيم الخاصة بالاسر والمجتمعات الزراعية والوقوف على مشاكلها ، وتحديد الاولويات النسبية لكل من الربحية والانتاجية والاستقرار والمساواة والقابلية للإدامة . ويجري الآن إدخال المنهجيات ضمن مواد التدريب التي سيجرى اختبارها ميدانيا خلال هذه الفترة المالية . وتجرى الآن دراسات عن تطور نظم زراعية بعينها بمرور الوقت في بعض بلدان اقليم آسيا والمحيط الهادئ ، من المقرر أن يتبعها عقد حلقة دراسية عملية في عام ١٩٨٩ عن الاستمرارية والتغير داخل نظم الانتاج . وسيطبق منهج النظم الزراعية في مجال تخطيط استخدام الاراضي في بلدين يواجهان مشاكل التعرية الحادة .

٥٢ - ويولى المزيد من الاهتمام الآن للمحاصيل التقليدية والتنويع المحصولي داخل النظم المحلية والمستجلبة للزراعة المختلطة . ويولى اهتمام خاص أيضا لزراعة الجذور والدرنات داخل إطار النظم الانتاجية كوسيلة لتعزيز الامن الغذائي على مستوى

الاسرة الزراعية والمجتمع المحلي ، مثلما يحدث في المشروع الاقليمي المشترك بين المنظمة وبرنامج الامم المتحدة الانمائي الخاص "بانتاج الجذور والدرنات والموز الافريقي والموز وتنميتها في افريقيا الاستوائية" . وهناك تحول ملموس في مجالي الزراعة والغابات نحو ادماج الغابات والاشجار على نحو أوسع في نظم استخدام الاراضي لانتاج الاغذية والاعلاف وحطب الوقود ، ويجرى الآن الجمع بين زراعة المحاصيل والاشجار المعمرة وتربية الحيوان في الحدائق المنزلية بنجاح في عدد من البلدان ، على حين يجرى بنجاح تنفيذ مشروعات ادماج تربية الحيوان مع مزارع جوز الهند في منطقة الكاريبي والمحيط الهادئ .

٥٣ - الموارد العشبية والعلفية ، وهي تشمل الاشجار العلفية ، ويمكن استخدامها في زيادة الانتاج الحيواني ووقاية البيئة . وتحاول المنظمة تطوير الانماط الاخرى للانتاج الزراعي الى جانب تنمية المراعي والاعلاف . وتشتمل هذه الانشطة على تحسين موارد الرعي في المناطق القاحلة وشبه القاحلة مع التأكيد على استخدام أشجار الاعلاف البقولية التي تلائم تلك المناطق ، وتوزيع الانواع النباتية ذات القدرة الاكبر على التكيف مع المناطق المتأثرة بالاملاح ، كما هو الحال في الشرق الادنى وشمال افريقيا . ويجرى التدريب العملي داخل المساحات المخصصة للبيانات العملية الرائدة . وسوف يتركز العمل في مجال انتاجية الاراضي العشبية وتقنياتها القادرة على التكيف مع النظم الايكولوجية المعينة ، مثل المناطق الجبلية من جبال الهيمالايا وبلدان منطقة الاندين ، وينسحب ذلك أيضا على الاشجار العلفية وشجيراتها . وسوف يستمر العمل في مجال انتاجية الاراضي العشبية وتربية الحيوان في السهل . وسيولى مزيد من الاهتمام لتثبيت الآزوت حيويا مع تطوير الانواع البقولية (كاشجار الاعلاف ، والمحاصيل العلفية ، والبقول الرعوية) في برامج تحسين الرعي كما هو الحال في المغرب .

٥٤ - وتقوم نظم الزراعة المتنقلة والزراعة المختلطة بالغابات بادماج الغابات مع استخدام الاراضي في الزراعة . ويجرى الآن اعداد دراسات عن اراحة الغابات بصورة طبيعية أو اصطناعية ، الى جانب اعداد مسح عن النظم الحرجية المختلطة بالرعي والمشروعات الحرجية الناجحة متعددة الاغراض (مثل إحياء الزراعة المتنقلة في مدغشقر) كاساس لتحسين الزراعة المتنقلة وتثبيتها . وتجري الآن زراعة حطب الوقود داخل النظم الزراعية والغابات القزوية من خلال المشروعات الحرجية للمجتمع المحلي . وثمة منهج متكامل متبع الآن لتنمية نظم غابات المنغروف والنظم الحرجية الساحلية ، وكذلك تنويع الانتاج داخل النظم الايكولوجية الجبلية .

٥٥ - وفي قطاع مصايد الاسماك ، تقدم المعونة التقنية المباشرة والارشاد الزراعي ، في مجال تربية الاحياء المائية ، كما يقدم اليها الدعم عن طريق أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية تحت اشراف الاجهزة الاقليمية المعنية بمصايد الاسماك . وتوفد الآن بعثات استشارية ، وتنفذ مشروعات ميدانية لادماج تربية الاحياء المائية داخل نظم زراعية مختارة ، ويقدم اليها الدعم في مجال البحوث الزراعية والارشاد الزراعي . وهناك مشروع ميداني دون اقليمي خاص بالمنهجيات والمعونة لإدماج الاحياء المائية داخل نظم الزراعة صغيرة النطاق لا يزال الآن في بداياته الاولى داخل اقليم مؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الافريقي . كما تقدم المعونة من أجل تحسين ادارة مصايد أسماك الخزانات الصغيرة .

تطوير التكنولوجيا وتطبيقها

٥٦ - يمكن ادراج جميع أنشطة المنظمة تقريبا الخاصة بالنهوض بالتكنولوجيا في قطاعات الزراعة والغابات ومصايد الاسماك ضمن التعريف الواسع للتنمية القابلة للإدامة - من حيث أن هذه القطاعات تساعد على رفع الدخول وتعزيز الامن الغذائي للسكان الريفيين ، بينما تعمل في الوقت ذاته على حماية الموارد الطبيعية . ومع ذلك لم يعتمد هذا التعريف ، بغية التركيز على التقنيات التي تسعى واعية الى تحقيق الاستمرارية ، أو التي تسعى الى تحسين وتنويع نظم الانتاج القائمة أو التقليدية الرامية الى تحقيق الاستمرارية وزيادة كفاءتها وتحقيق الاستقرار لها .

٥٧ - ويمكن للتكنولوجيات المتقدمة أن تسهم في تحقيق التنمية القابلة للإدامة . وينطبق ذلك على أنشطة المنظمة في مجال تكنولوجيا الاستشعار من بعد العاملة بالحاسبات الالكترونية ، ورسم المناطق الايكولوجية الزراعية ، والارصاد الجوية التي تسهم جميعا في تقييم ورصد الموارد مما يساعد بدوره على النهوض بادارة موارد الزراعة ومصايد الاسماك والغابات وصونها . ويمكن للتكنولوجيا الحيوية أن تساعد على تحسين الزراعة ، والانتاج النباتي والحيواني ، ونظم الزراعة البعلية والمروية ، والمحاصيل الغذائية وغير الغذائية ، والزراعة في المناطق المتميزة والحدية ، سواء زراعة الاراضي أو تربية الاحياء المائية . وسوف تستخدم التكنولوجيا الحيوية كذلك في تحسين أساليب التصنيع ، بما في ذلك تطبيق عمليات التخمير المحسنة لزيادة الاستفادة من المخلفات على مستوى القرية .

٥٨ - ويمكن أن يضطلع استخدام التقنيات المتقدمة للنظائر المشعة بدور مهم في تعزيز استمرارية الانتاج من موارد معينة . وتشتمل أنشطة المنظمة ، التي تنفذ

بالاشتراك مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا ، على اجراء البحوث على خصائص مختلف الانواع من حيث تشبيت الآزوت حيويا ، فتزيد الغلة من أصناف الارز والبقول عالية التكيف مع البيئة ، من خلال الطفرات المستحثة ، كما تستخدم الطرق النووية وطرق اختبارات المناعة من أجل تحسين التكاثر الحيواني ، ولمكافحة الامراض وزيادة الاستفادة من الاعلاف ، ورصد مستويات التلوث بمخلفات المبيدات . وتستخدم هذه التقنيات في مكافحة الحشرات والآفات (وخاصة عن طريق تعقيم الحشرات) ، وذلك للمساعدة في مكافحة ذبابة فاكهة البحر المتوسط ومرض التريبانوزوما الحيواني ، على سبيل المثال ، مما يحرر مساحات كبيرة من الارض يمكن استغلالها في تحقيق التنمية القابلة للإدامة .

٥٩ - وفيما يتعلق بخصوبة التربة واستخدام الاسمدة ، فان برنامج المنظمة بشأن النظم المتكاملة لتغذية النباتات هو خير مثال على تطويع واستخدام تكنولوجيات معروفة في تحقيق التنمية القابلة للإدامة . وثمة أنشطة تسعى الى زيادة كفاءة الاسمدة وتطوير النظم المتكاملة لتغذية النباتات لكي تحقق مستويات الانتاج المحصولي المطلوبة من خلال التطبيقات التي تجمع بين مصادر المغذيات النباتية من داخل المزرعة وخارجها . وتشمل الانشطة تطوير التقنيات التي تلائم ظروفا بعينها ، ونقلها الى المزارعين عن طريق مشروعات المساعدات الفنية ، وتقديم المشورة وإعداد المنشورات عن الاستخدام الكفء للاسمدة ، وبشأن استخدام المصادر البديلة والتكميلية للمغذيات النباتية من خلال تشبيت الآزوت حيويا ، وادارة مخلفات المحاصيل واعادة استخدام المخلفات العضوية . وتشمل هذه الانشطة إقامة معامل الانتاج والملقحات على نطاق ضيق واجراء البيانات العملية على تشبيت الآزوت حيويا لانتاج البقول العلفية ولتحسين المراعي ، واستخدام التقنيات التي تعتمد على الطحالب الزرقاء والخضراء مثل الآزولا والسيسبان في زراعة الارز .

٦٠ - وتشجع المنظمة على استخدام الادارة المتكاملة للآفات كلما كان ذلك ممكنا . وتجمع الادارة المتكاملة للآفات بين العديد من طرق مكافحة الآفات في أفضل مزيج من تدابير المكافحة . ومن بين الاهداف الرئيسية استخدام أساليب المكافحة الطبيعية الى جانب الاستخدام الرشيد للمبيدات . وتحدد المنظمة الاوضاع المؤدية الى اتباع الادارة المتكاملة للآفات ، وتضع المشروعات التي تناسب هذه الاوضاع . ويجري في الوقت الحاضر تنفيذ مشروع ميداني رئيسي تموله هولندا واستراليا خاص بالادارة المتكاملة لآفات الارز في جنوب شرق آسيا . وتشتمل المشروعات القطرية على القطن وجوز الهند . وتقوم المنظمة حاليا بتطوير برامج للادارة المتكاملة للآفات التي تصيب الخضر وغيرها من المحاصيل التي يسهل معها التعرف على حالات سوء استخدام المبيدات أو الاسراف في

استخدامها . ومن بين الانشطة الاخرى في مجال وقاية النباتات خلال الفترة المالية الاعمال التي تنفذ في مجال مقاومة المحاصيل للامراض ، وانتاج مواد الغرس الخالية من الفيروسات ، وتنفيذ مدونة قواعد السلوك الخاصة بتوزيع المبيدات واستعمالها ، مما يوفر مبادئ توجيهية بشأن جميع جوانب استخدام المبيدات . وتستخدم أموال البرنامج العادي في تشجيع البلدان على وضع استراتيجيات متكاملة ، على حين تستخدم الموارد الخارجة عن الميزانية لدعم الانشطة الميدانية .

٦١ - ويؤدي اتباع نظم ما بعد الحصاد غير الكافية الى حدوث خسائر فادحة مما يزيد من صعوبة تحقيق التنمية القابلة للإدامة من موارد معينة . ويساعد "برنامج عمل المنظمة لتلافي خسائر الاغذية" البلدان في التخطيط متعدد الاختصاصات وفي تنفيذ البرامج من أجل الحد من هذه الخسائر عن طريق ايفاد البعثات الاستشارية وبعثات صياغة المشروعات ، والتدريب والمنشورات . وتشمل بقية الانشطة تحسين تصنيع الاغذية وتقنيات الصيانة والتخزين . وتبذل الجهود الآن للنهوض بهذه الانشطة من خلال آليات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بهدف ضمان استمرارية المعونة التقنية والجهود الانمائية . وسوف تنشأ شبكة تعاون تقني خلال هذه الفترة المالية بين بلدان غرب افريقيا للقضاء على خسائر ما بعد الحصاد في محاصيل الجذور والدرنات .

٦٢ - ويمكن لتقنيات الميكنة الزراعية غير المركزية والمحققة لفعالية الطاقة ، أن تسهم في تحقيق التنمية القابلة للإدامة . وتشتمل أنشطة المنظمة على وضع استراتيجيات الميكنة الزراعية الملائمة ، واستحداث التقنيات الهندسية المناسبة وإعداد مواد التدريب لتدريب الحدادين وأصحاب الحرف الاخرى في القرية . وتبذل الجهود الآن لادخال التحسينات على التقنيات التقليدية الخاصة بتصنيع الاغذية ، وتصنيع البذور الزيتية والمحاصيل النقدية ، وانتاج الدقيق المحلي والمركب . وفيما يتعلق بتكنولوجيا حيوانات الجر ، تنصب أعمال المنظمة في هذا المجال على تحسين حيوانات الجر والادوات والمعدات اللازمة للانتاج الحيواني والتصنيع على مستوى المزرعة . وتشتمل الانشطة الميدانية على تشجيع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في مجال طاقة حيوانات الجر في منطقتي افريقيا ، وآسيا والمحيط الهادئ .

٦٣ - وتسهم التقنيات التي وضعت لصيانة مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة واستخدامها اسهاما مباشرا في التنمية القابلة للإدامة . ويجرى الآن تشجيع التقنيات الخاصة بزيادة كفاءة حطب الوقود ، وبدائل الوقود عن طريق البرنامج الإقليمي لتنمية

الطاقة المستمدة من الخشب على سبيل المثال في آسيا/المحيط الهادئ . وتقدم المعونة الى البلدان في مجال تحسين التقنيات الخاصة بصناعة الفحم النباتي والطاقة التجارية المستمدة من الخشب ، مثل توليد الكهرباء بصورة لا مركزية للأغراض الصناعية ولاستخدامات المجتمع المحلي . ويتواصل انتاج الغاز الحيوي باستخدام المخلفات والبقايا العضوية من خلال منهج متكامل كما هو الحال في شبكة الغاز الحيوي في آسيا والمحيط الهادئ ، وشبكة الطاقة الريفية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي . وتبذل الآن محاولات للنهوض بتفويز فضلات الأخشاب والمخلفات الزراعية لتشغيل آلات الاحتراق الداخلي . وتمتد هذه الانشطة الى تنمية وتطوير مصادر الطاقة المتجددة ، مثل نظم الطاقة الشمسية والطاقة المستمدة من الريح والتي يمكن أن تسهم في انتاج الاغذية ، وفي التصنيع والحفظ ، وفي الصناعات الريفية .

٦٤ - ولاتزال طرق جمع الاخشاب بصورة غير اقتصادية ومضرة بالبيئة تسبب مخاطر بيئية . وتجرى الآن دراسات إفرادية عن التكنولوجيا الوسيطة لجمع الاخشاب الاستوائية مع التركيز بوجه خاص على الفاقد من الاخشاب والآثار البيئية الضارة . وتجرى الآن عمليات رائدة لقطع الاخشاب تستخدم مثل هذه التقنيات بالإضافة الى توفير التدريب المرتبط بذلك من خلال المشروعات الميدانية . ويولى مزيد من الاهتمام لإدخال التكنولوجيا على نطاق محدود في الصناعات الحرجية عن طريق المشروعات الميدانية . وتجرى الدراسات الآن عن سبل التقليل من الفاقد من الاخشاب في الغابات وفي الصناعات الحرجية .

مكافحة التلوث

٦٥ - إن الإكثار من استخدام المبيدات مصدر رئيسي للتلوث في مجال الزراعة في بعض الاقاليم . ففي عام ١٩٨٥ ، أصدرت المنظمة مدونة قواعد السلوك الدولية بشأن توزيع المبيدات واستعمالها بغية التقليل الى أبعد حد من المخاطر البيئية على الصحة ، من جراء الاستخدام المفرط أو الخاطئ للمبيدات . وتساعد المنظمة البلدان على تنفيذ المدونة ورصدها . وقد اتخذت الترتيبات لإعداد عدد من المبادئ التوجيهية التقنية بشأن بعض الموضوعات مثل "التطبيقات السليمة لاستخدام المبيدات" و "التخلص من الكميات الضخمة من مخلفات المبيدات" و "تلافي تلوث المياه الجوفية" .

٦٦ - ومن مجالات التعاون بين المنظمة وبرنامج الامم المتحدة للبيئة وسائر وكالات الامم المتحدة تحليل الآثار الناجمة عن الملوثات على مصايد الاسماك البحرية والاحياء

المائية والنهوض بهذه المصايد . وتقدم المنظمة الدعم التقني الى البرنامج الإقليمي للبحار التابع لبرنامج الامم المتحدة للبيئة والى فريق الخبراء المشترك المعني بالجوانب العلمية للتلوث البحري . ويجري أيضا رصد مشاكل تلوث المياه عن طريق الأفرقة العاملة الخاصة التابعة للعديد من الاجهزة الإقليمية لمصايد الاسماك التابعة للمنظمة ، على حين يجري الآن إعداد المبادئ التوجيهية لتشريعات وقاية البيئة البحرية .

٦٧ - ويمثل التلوث الكيميائي والميكروبيولوجي للأغذية جانبا من الجوانب التي تثير القلق . فمخلفات الزراعة (كالمبيدات ، والكيماويات التصنيعية ، والعقاقير والمضافات) الى جانب السموم الفطرية الناشئة عن نمو العفن مسؤولة عن طائفة واسعة من المشاكل الصحية والتجارية . وتقدم المنظمة المساعدة الى البلدان في مجال تلافي أو مكافحة تلوث الاغذية عن طريق برامج الرصد والإشراف داخل إطار نظم الرقابة القطرية على الأغذية وحماية المستهلك . ويجري تدريب الموظفين القطريين في مجال التفتيش على الاغذية والتأكد من سلامتها باستخدام أساليب التعاون التقني فيما بين البلدان النامية . وتقدم المنظمة الخدمات الى لجنة الخبراء المعنية بالإضافات والملوثات الغذائية المشتركة بين المنظمة ومنظمة الصحة العالمية ، وهيئة الدستور الغذائي التي تحدد المعايير والمبادئ التوجيهية لسلامة الأغذية وخلوها من المواد الكيماوية والمواد السامة . وتتعاون المنظمة مع منظمة الصحة العالمية وبرنامج الامم المتحدة للبيئة في البرنامج الدولي لرصد ملوثات الاغذية ، ومع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال التلوث بالنويات الإشعاعية .

الجوانب الاجتماعية والاقتصادية

٦٨ - يعتبر الرصد المنتظم للفقر في الريف وللسياسات والتدابير الرامية الى التخفيف من حدته عنصرا من العناصر المستمرة في متابعة أعمال المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية . وسوف تتعاون البعثات المشتركة بين الوكالات المنبثقة عن المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية خلال هذه الفترة المالية مع ستة بلدان في وضع استراتيجيات وسياسات التنمية الريفية والتخفيف من حدة الفقر ، مع إيلاء الاهتمام كذلك للمسائل البيئية .

٦٩ - وتسعى المنظمة الى إدماج العناصر السكانية في البرامج الخاصة بها مثل تخطيط الاغذية والزراعة ، وفي مشروعاتها الميدانية ذات الصلة بالتنمية الريفية ، وغابات المجتمع المحلي ، ودور المرأة في التنمية ، وشباب الريف والإرشاد الزراعي ،

وغالبا ما يحدث ذلك بمعونة صندوق الامم المتحدة للسكان . ويجري إدماج عناصر توعية السكان في مشروعات الإرشاد الزراعي وفي حلقتين دراسيتين عمليتين قطريتين خلال هذه الفترة المالية ، كما تستحدث هذه العناصر في برامج شباب الريف لدى بعض البلدان .

٧٠ - ويمكن أن تنجم عن حيازة الاراضي آثار سلبية على التنمية القابلة للإدامة ، وذلك أولا من خلال حرمان أعداد كبيرة من المزارعين من الحصول على الارض مما يزيد من تفاقم ظاهرة الفقر في الريف ، وثانيا حرمانهم من حوافز الحيازة اللازمة لضمان الإنتاجية والاستمرارية في المدى البعيد . وتوفر أنشطة المنظمة في هذا الصدد المعونة للبلدان في مجال الدراسات الخاصة بنظم الحيازة كأساس لصياغة السياسات الزراعية ، بما في ذلك الدراسات التي تجرى خلال هذه الفترة المالية عن المزارع الصغيرة وظاهرة المعدمين في أمريكا اللاتينية . ورصد التغيرات التي تعتري نظم الحيازة العرفية في افريقيا . وتقدم المساعدة الى البلدان في مجال صياغة سياسات وبرامج الإصلاح الزراعي ، ووضع التشريعات الملائمة وكذلك في مجال تخطيط برامج ومشروعات استيطان الاراضي وتنفيذها .

٧١ - وتولي المنظمة اهتماما خاصا لإدماج المرأة في برامج انتاج الاغذية والمحاصيل النقدية ، والإنتاج الحيواني والحرجي . أما الاعمال المتعلقة بدور المرأة في نظم الاغذية فتشمل بحث مشاكل الإنتاج التي تجابهها المرأة في ظل النظم الزراعية والاجتماعية المتباينة ، مع التركيز على انتاج المواد الغذائية الاساسية المقاومة للجفاف ، وعلى الأصناف الزراعية غير المستغلة بالدرجة الكافية التي تجود زراعتها في ظروف الجفاف ، وكذلك على الاساليب التقنية الملائمة . وحيث أن المرأة غالبا ما تعتمد على الغابات في الحصول على الغذاء والوقود ، فإن المشروعات الحرجية تدمج هذا العنصر في عملها ، على حين يساعد برنامج الاقتصاد المنزلي المرأة الريفية على الاخذ بأسباب التقنيات الموفرة للطاقة . وتعيد البرامج الخاصة بإدماج المرأة في التنمية والإرشاد الزراعي توجيه أنشطتها صوب زيادة أهمية خدمات الإرشاد الزراعي وتوسيع نطاقه بحيث يشمل المزارعات .

٧٢ - وحيث أن التأثيرات التي تنال من الموارد الشحيحة والمتناقصة هي في نهاية المطاف من صنع الإنسان ، فإن مشاركة السكان في صيانة الموارد وفي أنشطة التنمية الزراعية والريفية تعتبر عنصرا أساسيا في تحقيق التنمية القابلة للإدامة . وطبقا لمقررات المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية ، تسعى المنظمة الى إدخال مشاركة السكان في جميع برامجها ومشروعاتها ذات الصلة . ويجري الآن تنفيذ

مشروعات رائدة بموجب برنامج المشاركة السكانية في أكثر من ١٣ بلدا ، في الوقت الذي أدخلت فيه بنجاح هذه المشاركة في المشروعات الحرجية ومشروعات مصايد الاسماك . وقد وضعت المبادئ التوجيهية الخاصة بمشاركة السكان في مشروعات التنمية الريفية موضع الاختبار عن طريق الدراسات الإفرادية التي أجريت وفي حلقتين دراسيتين عمليتين عقدتا في افريقيا وآسيا . وسيجري تقييم عنصر التكرارية الذي تنطوي عليه مناهج المشاركة ، على حين سيجري تطبيق مناهج المشاركة في الرصد والتقييم ، مع إيلاء اهتمام خاص لعملية ربط هذه الانشطة بالمنظمات غير الحكومية .

٧٣ - ولبرنامج الأمن الغذائي في المنظمة أبعاد دولية وإقليمية وقطرية وأسرية . فعلى المستوى الدولي ، فإن لجنة الأمن الغذائي العالمي ، التي تقدم المنظمة لها خدمات الامانة ، تعالج الكثير من المسائل المتعلقة بالأمن الغذائي وقابليته للإدامة . وسوف تواصل البعثات المعنية بسياسات الأمن الغذائي وبرمجته عملها بموجب خطة معونات الأمن الغذائي ، كما سيستمر تقديم المعونة الفنية لدعم الانشطة المترابطة في مجال الإنتاج والتخزين والتسويق التي تلائم الظروف المحلية . وستجرى دراسات خلال هذه الفترة المالية عن المزايا النسبية لمختلف التدابير بما يضمن حصول الفقراء والفئات الضعيفة على الاغذية . وستجرى عملية تقييم مستمرة لدور الاغذية الاساسية التقليدية في الأمن الغذائي ، ولعملية الرصد الاوسع نطاقا للسياسات القطرية المتعلقة بالاغذية .

٧٤ - وتنطوي الكفاية التغذوية على أهمية خاصة بالنسبة للتنمية القابلة للإدامة ، وهذا ما أكدته أيضا الهيئة العالمية للبيئة والتنمية . وتشتمل سياسات المنظمة في هذا الصدد على النهوض بالوضع التغذوي للسكان من ناحية ، وتلافي حالات النقص التغذوي وتلوث الاغذية من ناحية أخرى . ويجري إدماج الاعتبارات التغذوية في سياسات وتخطيط تنمية الاغذية والزراعة ، وكذلك في المشروعات الميدانية الخاصة بالتنمية الزراعية والريفية . وتشتمل الانشطة التي تنفذ خلال هذه الفترة المالية على إدماج المؤشرات التغذوية في نظام المعلومات الجغرافية المشترك بين مصالح المنظمة ، وعلى إيفاد البعثات الاستشارية لتخطيط سياسات الاغذية والتغذية وإعداد المبادئ التوجيهية المتعلقة بالجوانب التغذوية في المشروعات الزراعية والسمكية والحرجية ، وفي برامج التدخل التغذوي لمصلحة الفئات الضعيفة . وسوف تدعم الانشطة السالفة بأعمال التدريب . ويولى اهتمام أيضا لتحسين التغذية داخل إطار نظم الزراعة الحالية عن طريق إنتاج المحاصيل التقليدية الغنية بفيتامين "أ" . ويستمر الإشراف على التغذية واتخاذ الإجراءات للقضاء على تلوث الاغذية كجزء من البرنامج .

٧٥ - ومن زاوية التحليل والتخطيط الاقتصاديين ، سوف يساعد ما استجد من إيلاء الاهتمام للتخطيط المركزي ، في زيادة الاهتمام بالقضايا السكانية وبجوانب البيئة والطاقة على المستوى المحلي . ويجري الآن إعداد مواد التدريب من أجل إدماج اهتمامات البيئة والطاقة الريفية في تخطيط الزراعة والتنمية الريفية وبصفة خاصة على مستوى المنطقة والمشروع .

نقل وتبادل المعلومات

٧٦ - تعقد المنظمة دورات التدريب وتوزع المعلومات التقنية عن الموضوعات ذات التأثير المباشر على التنمية القابلة للإدامة . وقد أنشأت قواعد للبيانات وشبكات للمعلومات عن الزراعة ومصايد الأسماك والغابات ، حيث تقدم هذه البيانات والمعلومات الى البلدان وبقية الوكالات داخل منظومة الأمم المتحدة كأساس لتخطيط البيئة والتنمية وصيانتهما . ويجري استكمال ذلك بالمعلومات التقنية المستقاة من تقييم قاعدة الموارد الطبيعية . وهذا الجمع للمعلومات وتبادلها يشتمل على القيام بأنشطة مشتركة متعددة التخصصات مع الوكالات الأخرى في بعض المجالات مثل جوانب المحافظة على الصحة في تنمية المياه (بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية) ، والتعاون الدولي في الارصاد الجوية الزراعية (المنظمة العالمية للارصاد الجوية) وفي المعلومات عن تلوث الاغذية (مع منظمة الصحة العالمية) وفي المعالجة الإشعاعية (مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية) .

٧٧ - ويستمر توزيع المعلومات التقنية المتعلقة بجوانب التنمية القابلة للإدامة الداخلة في النطاق الموضوعي للاختصاص التقني للمنظمة كجزء من البرامج الجارية . وتقدم المعلومات والمبادئ التوجيهية عن صيانة التربة وإدارتها عن طريق نشرات التربة الصادرة عن المنظمة . وتصدر خلال الفترة المالية الحالية نشرات عن "صيانة التربة والمياه في المناطق شبه القاحلة ، وصيانة التربة في المناطق الاستوائية الرطبة" ، ويقدم ملف معلومات يحمل عنوان "صيانة التربة من أجل الإنتاج الزراعي القابل للإدامة" منشورات تعليمية ومجموعات من الشرائح المصورة ومواد للفيديو في إطار موضوع حافظ على الأرض وانتج المحاصيل . ويجري الآن إصدار العديد من المواد التعليمية عن صيانة الغابات ، مثل "أدلة صيانة التربة" والشرائح الفلمية المناسبة . وتقدم المعلومات الفنية عن البيئة من خلال نشرة المنظمة عن "البيئة والطاقة" .

٧٨ - وتقدم التوعية البيئية في بعض الاحيان من خلال مشروعات الإرشاد الزراعي ، كما هو الحال في مشروع برنامج التعاون التقني عن "إرشاد المجتمع المحلي في مجال وقاية

البيئة والنهوض بها" في اندونيسيا . ويجري بالمثل إعداد كتيب عن التوعية البيئية لزامبيا في إطار مشروع ميداني . وقد بدأ إدراج الاعتبارات البيئية في مناهج التعليم الزراعي والحرجي ، وكذلك إدراج البحوث التقنية ومواد التدريب التي تصدر لأغراض التعليم الحرجي والإرشاد الزراعي . ويقدم التدريب الخاص بالجوانب البيئية (مثل الاستخدام السليم للاراضي) عن طريق مشروعات استخدام الاراضي ومشروعات خصوبة التربة ، وكذلك عن طريق المحاصيل والاراضي العشبية ، والغابات ، والمشروعات الزراعية والحرجية ، والمشروعات الحرجية الخاصة بالمجتمع المحلي . وتقدم مشروعات الإرشاد الزراعي والمشروعات الخاصة بالمرأة تدريبا مناسبا عن السكان والبيئة ، واستخدام الاراضي والجوانب المتعلقة بالطاقة في عملية التنمية .

الخلاصة

٧٩ - لايزال مفهوم التنمية القابلة للإدامة في مرحلة التطوير ، ويحتاج الامر الى المزيد من العمل التحليلي لترجمة هذا المفهوم الى سياسات وبرامج عملية وتنفيذية في مجالات الزراعة والغابات ومصايد الاسماك . ويجري الآن اتخاذ الخطوة الاولى في هذا الاتجاه عن طريق إدراج فصل خاص به في حالة الاغذية والزراعة لعام ١٩٨٨ عن الزراعة والتنمية الريفية القابلتين للإدامة . وسوف يعيد الفصل تقييم الاعمال الماضية والحاضرة التي قد أسهمت ، أو يمكن أن تسهم ، في تحقيق التنمية القابلة للإدامة وذلك في ضوء الاستنتاجات والتوصيات الصادرة عن الهيئة العالمية للبيئة والتنمية والبرنامج متوسط الاجل للبيئة على مستوى المنظومة .

٨٠ - وقد أصدرت الاجهزة الرياسية في المنظمة توجيهاتها بشأن السياسات في مختلف ميادين العمل ، وتكوّن هذه التوجيهات فيما بينها برنامجا للتنمية القابلة للإدامة . وعلى ذلك يجري توسيع نطاق برنامج الموارد الطبيعية في المنظمة لكي يتضمن تركيزا خاصا على القابلية للإدامة .

٨١ - وتحتاج التنمية القابلة للاستمرار الى الموارد البشرية والى المؤسسات القادرة على دفع عجلة التنمية في الاتجاهات المطلوبة . ولذلك تولي المنظمة مزيدا من الاهمية لتنمية الموارد البشرية عن طريق أنشطة التدريب ، كما يتضح مما تقدم ، وتقوم بتطوير شبكات وآليات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية لمساعدة البلدان على المحافظة على استمرار الجهود الإنمائية عن طريق مؤسساتها الخاصة .

٨٢ - ولما كان مفهوم التنمية القابلة للإدامة مفهوما متعدد القطاعات والتخصصات بطبيعته ، فإنه ينبغي التعامل معه بأسلوب متكامل . ويجري تنسيق أعمال البيئة التي تتولاها المنظمة فيما يتعلق بالتنمية القابلة للإدامة من خلال الفريق العامل المشترك بين المصالح المعني بالبيئة والطاقة ، والذي يوجد فيه ممثل عن كل مصلحة . كذلك فإن الكثير من المجالات الاخرى ، التي أكدت الهيئة العالمية للبيئة والتنمية أنها من العناصر الضرورية في التنمية القابلة للإدامة ، تنسق من خلال أفرقة عاملة متعددة التخصصات ومتعددة الاقسام مثل الفريق العامل المشترك بين المصالح المعني بتخطيط استخدام الاراضي ، واللجنة المشتركة بين المصالح والفريق العامل المشترك بين الاقسام المعنيين بالتنمية الريفية ، والفريق العامل المشترك بين المصالح المعني بدور المرأة في التنمية ، والفريق العامل المشترك المعني بالتدريب . وستواصل الافرقة العاملة المشتركة بين الاقسام والافرقة العاملة المشتركة بين المصالح عملها كآليات متعددة التخصصات يمكن من خلالها زيادة تطوير مفهوم التنمية القابلة للإدامة وترجمته الى أنشطة تنفيذية في برامج ومشروعات البرنامج العادي ، والبرامج والمشروعات الممولة من خارج الميزانية .

٨٣ - وهناك تعاون وثيق بين المنظمة وبين برنامج الامم المتحدة للبيئة بشأن القضايا البيئية يتمثل أساسا في الانشطة المشتركة للبرامج والمشروعات ، والمشاركة في إعداد البرنامج الثاني متوسط الاجل للبيئة على مستوى المنظومة . كما تتعاون المنظمة مع اليونسكو في إطار برنامج الإنسان والمجال الحيوي ، وتتعاون تعاونا وثيقا مع المنظمات غير الحكومية في مجال البيئة ، وبصفة خاصة مع الاتحاد الدولي لصون الطبيعة والموارد الطبيعية . أما تفاصيل تعاون المنظمة النشط مع سائر وكالات منظومة الامم المتحدة (منظمة الصحة العالمية ، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية ، ومنظمة العمل الدولية ، وبرنامج الامم المتحدة الإنمائي) في كل واحد من التخصصات العديدة ذات الصلة بالتنمية القابلة للإدامة ، فترد في الاقسام المعنية من هذا التقرير . وستبذل المحاولات لزيادة التعاون بين الوكالات وبصفة خاصة من خلال "المختصين المعنيين بشؤون البيئة" وآلية لجنة التنسيق الإدارية بغية تحقيق التنمية القابلة للإدامة .

- - - - -